



حال القدس ومكانتها تحديات واستشراف

أ.د. راسم محيي الدين خهايسي

أستاذ التخطيط الحضري، كلية علوم البيئة
جامعة حيفا ومركز التخطيط والدراسات، كفر كنا

مقدمة

تهدف هذه المقالة إلى استعراض موجز لحال ومكانة القدس الجيو سياسية، الديموغرافية، مكانتها الرمزية، بما في ذلك الروايات المتعددة بشأنها، تطورها الفيزيائي / العمراني، وتنطلق الورقة بتعريف حال القدس التي نشير إليها في الورقة، نتبعها برصد حال المقدسين، وتتناول بإيجاز صراع الروايات والسرديات التي تشكل مرجعيات رمزية ومعيارية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين في إنتاج خطابهم وسلوكهم وتعاملهم مع حال ومكانة القدس. كما نتناول الحال الديموغرافي والتغيرات التي أنتجته وتأثر عليه من حيث الكم / العدد، النوع / الصفات الديموغرافية والانتشار / التوزيع في محيط القدس. ونستعرض الحال الجيو سياسي والمشاركة السياسية للمقدسين، ونتبعها بمناقشة حال سياسات الأراضي والتخطيط الحيزي الذي يسعى لهندسة المستقبل الذي نحاول استشرافه. نختم الورقة بعرض سيناريوهات استشرافية لحال ومكانة القدس حتى منتصف القرن الحالي بالاعتماد

على قراءة مشهد المدينة والتحويلات والاتجاهات المرئية التي تجري وتصيغ مستقبل نسيجها الحضري.

تدّعي الورقة بأن استشراف حال القدس ومكانتها لا يمكن أن يتم بمعزل عن استشراف عام لما سيحصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، رغم خصوصية القدس. فهذه الخصوصية دفعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى تأجيل القرار بشأنها إلى الحل النهائي بموجب الاتفاقيات المرحلية، والتي تعرف باتفاقيات أوسلو. كما أن إسرائيل فرضت حدوداً بلدية وضمت إليها أراضي من الضفة الغربية بموجب قانونها المحلي، ومنحت مكانة مختلفة للسكان الفلسطينيين الذين شملهم قرار الضم القسري والمخالف للقانون الدولي. كما أن قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين الانتدابية، رقم 181 لعام 1947، منح القدس ومحيطها مكانة خاصة «كيان منفصل *corpus separatum*». وإن حال القدس نتيجة سياسات الاستيطان الإسرائيلية في القدس الشرقية ومحيطها الحضري خلق تعقيدات وثنائيات كثيرة بسبب تقارب وتشابك جغرافي بين شبكة المستوطنات الإسرائيلية المنشأة بموجب تخطيط كولونيالي وبين شبكة مدن وقرى فلسطينية تطورت بشكل عضوي. ومما يؤكد خصوصية القدس ومكانتها الدينية كمركز ديني وروحي للديانات الموحدة (الإسلامية، والمسيحية واليهودية)، كما يضاف لهذه المركزية الروحية، المركزية الجيو سياسية والجغرافية، حيث تتوسط القدس فلسطين، وتقع بقلب محورها الحضري، الذي يربط بين شمال الضفة الغربية وجنوبها⁽¹⁾. كذلك فإن إسرائيل سنتّ قوانين خاصة بالقدس، واتخذت قرارات حكومية تخص القدس نتيجة لمكانتها من وجهة نظر يهودية، صهيونية وإسرائيلية. هذه الخاصية للقدس تضعها في مكانة مركزية في التسويات الجيو سياسية، وهناك من يطلق عليها مفتاح الحل للصراع في أرض الإسرائء والمعراج.

(1) خماسي، راسم (1996). إستراتيجية التطوير الحضري المدني أساساً للتنمية في فلسطيني الدولة. مجلة الدراسات الفلسطينية. المجلد 7. العدد 25. ص: 97 - 121.
خماسي، راسم (2013). إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة الفلسطينية، حوليات القدس، العدد السادس عشر، ص: 37 - 50.



هكذا يمكن عرض وفهم تحديات استشراف مستقبل القدس وإسقاطاته على المقدسيين خاصة، وعلى الفلسطينيين والإسرائيليين عامة، حيث إن عملية الاستشراف المستقبلي هي حاجة ومطلب تقوم بها الدول والمؤسسات لصياغة إستراتيجياتها وسياساتها لفهم المستقبل والاستعداد والإعداد له. والاستشراف يختلف عن التنبؤ أو التكهن، فهو علم له أدواته المعرفية ويستلهم القاعدة التي تقول «الحاضر مستقبل الماضي كما أنه ماضي المستقبل»، وبالتالي من خلال استلهاهم الماضي وأخذ الدروس والعبر منه ومن خلال الاستقراء العلمي للواقع الراهن حول القضية محل البحث والبيئة الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، والتمعن في الأسباب التي أوجدت هذا الواقع، بإيجابياته وسلبياته، يمكن استشراف أو توقع ما ستؤول إليه الأمور مستقبلاً⁽¹⁾. تطبيقاً لمنهجية الاستشراف، نقوم بعرض الماضي وقراءة الحاضر وتحدياته، من أجل استشراف مستقبل القدس في المركبات التي سنتناولها هذه الورقة.

نعمد في صياغة هذه الدراسة، وفي العرض والتحليل، على المنهج الوصفي النقدي المقارن، مستندين إلى أبحاث سابقة أجريت ومخططات أعدت كذلك من قبل الكاتب، والذي يستخدم منهجية «الباحث كلاعب» بصفته «مخطط فعّال مقاوم» يعمل في مجال التخطيط الحيزي في إسرائيل وفلسطين. كما أن الورقة تحاول أن تربط بين قراءة راشدة للواقع والتحويلات التي أنتجته لتأسيس استشراف مستقبلي لحال مدينة القدس ومكانتها، من خلال تبصرات نتعلمها من مشهد الاتجاهات الديموغرافية، الجيوسياسية والسوسيو - ثقافية في واقع اقتصاد السوق النيوليبرالي المسيطر على السلوك اليومي لحياة الناس، والمتأثر بشكل مباشر من أيديولوجيات وسياسات إسرائيل السوسيو - اقتصادية والتي تتبنى الليبرالية الاقتصادية. كما تحاول الورقة قراءة حال نظام الأراضي والتخطيط الحيزي وسياساته، لفهم تبعاتها وإسقاطاتها على إنتاج الحيز الحضري للمدينة، واستشراف تأثير

(1) أبراش إبراهيم، (2021). استشراف مستقبل فلسطين ما بين الشاؤم والتفاؤل. كل العرب:

ذلك على ارتباط المدينة مع محيطها فيزيائياً ووظائفياً، لربما فتح أفقاً لتسويات جيوسياسية.

ضباية تعريف القدس

لا شك أن للقدس تعريفات متعددة في الوعي العام وفي الجغرافيا، حيث يوجد من ينظر ويتعامل مع القدس ليس كمكان فقط، بل هي قيمة، مفهوم، إحساس ورمزية موجودة في الوعي الفردي والجمعي. ولذلك فإن القدس تتجاوز الحيز أو المكان الذي تحدد بها جغرافياً وإدارياً أو وظائفياً. فتعريف المدينة يترجم ويصيغ الرواية التي تحدد مكانة القدس من ناحية روحية تتجاوز الزمنكانية والظرفية. أما التعريف المحسوس للقدس فقد تبدل مع تغير الظرفية الجيوسياسية والقرارات الإدارية للسلطة الحاكمة. وهناك من يحدد القدس بالمدينة القديمة، أي داخل الأسوار العثمانية، والبعض الآخر يحددها بحدود الحوض البصري أو ما يعرف بـ «الحوض المقدس»⁽¹⁾، أو بحدود بلدية القدس في فترة الانتداب البريطاني المتأخرة أو حدود المخططات الهيكلية التي أعدت للمدينة قبل تقسيمها عام 1948 إلى القدس الغربية، والتي خضعت للسلطة والسيادة الإسرائيلية، والقدس الشرقية التي خضعت للسلطة وسيادة المملكة الأردنية الهاشمية. كما أن تحديد حدود القدس الشرقية تعرض عادة بأنها حدود بلدية القدس العربية التي خضعت للسيادة الأردنية حتى احتلالها من قبل إسرائيل عام 1967، وضمها للقدس الغربية. أما تعريف القدس حالياً فيشمل حدود بلدية القدس بعد التوسيعات التي أقرتها الحكومات الإسرائيلية وبسطت سيادتها القانونية والإدارية البلدية، وتشمل حوالي 126 ألف دونم. تشمل حدود البلدية الحالية القدس الشرقية، بما في ذلك حدود بلدية القدس الأردنية، وحدود مجالس قروية أدارت بلدات وقرى فلسطينية مثل العيساوية، بالإضافة إلى حدود أراضي قرى فلسطينية تجاوز عددها تسع عشرة قرية مثل صور باهر، أم طوبا، سلوان، كفر عقب، شعفاط، بيت حنينا، حيث تجاوزت المساحة التي ضمت لبلدية القدس الغربية حوالي 71 ألف دونم. يوجد

(1) خماسي راسم (2023). الصراع على الحوض البصري في القدس، مركبات، إسقاطات، وتحديات. المجلة المقدسية. العدد 20. ص: 15 - 50.



من يتعامل مع القدس ويعرفها بأنها المنطقة التي تقع غرب الجدار الفاصل بعد إقامته عام 2002، حيث أبقى بعض من المساحة التي ضمت للقدس الغربية عام 1967 خلف الجدار وبتواصل مع القرى والمدن الفلسطينية، ولكنها عزلت عن امتدادها للقدس. وهناك من يوسع تعريف القدس وظائفيًا ووجدانيًا، لتشمل منطقة حاضرة القدس / ميتروبوليتان، والتي تشمل من وجهة نظر إسرائيلية المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقدس الشرقية بالإضافة للتي أقيمت داخلها. بموجب قانون أساس إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي، 2018، أعلن في البند 3: عاصمة الدولة؛ القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل. هذا البند لم يحدد حدود القدس، بل أبقاها مفتوحة، كما هو شأن حدود أرض ودولة إسرائيل. هذا القانون جاء ليثبت قوانين سابقة⁽¹⁾، مثل: قانون أساس أقر في آب 1980 «يعلن أن القدس هي العاصمة الموحدة لإسرائيل، وهي مكان إقامة رؤساء الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا».

إشكالية تعريف حدود القدس تطرح تحديات استشراف مستقبل المدينة، خاصة وأن تعريف القدس ليس أمرًا ساكنًا ثابتًا ومتفقًا عليه بين الأطراف ذوي العلاقة، خاصة بعد إجراء التغييرات الديموغرافية والاستيطانية في محيط واستمرار السعي الإسرائيلي لممارسة كولونيالية استيطانية مبادر لها باستخدام قوة وموارد الدولة وتطبيقها بواسطة إقامة وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في محيط القدس وزيادة عدد السكان، بالمقابل زيادة عدد الفلسطينيين في القدس والقرى والمدن الفلسطينية المحيطة بها رغم سياسات الضبط الحيزي التي تمارسها إسرائيل على الفلسطينيين، ومواجهة مصفوفة الضبط الذكية، ذات المركبات الناعمة والخشنة التي تطبقها وتمارسها إسرائيل تجاه الفلسطينيين، مما يدفعهم إلى ممارسة حال صراع البقاء والصمود في مدنهم، قراهم، مضاربهم وأراضيهم الموجودة في القدس وتلك المحيطة بها.

(1) الجزيرة نت - الموسوعة (2016/02/21). إستراتيجية إسرائيل في السيطرة على القدس. يُنظر الرابط: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/201621/2//على-إسرائيل-كيف-سيطرت>
القدس

صحيح أن هناك تدرجاً في أهمية حدود القدس وتعريفها، حيث تعتبر البلدة القديمة وقلبها الحرم القدسي هي المرجعية في تعريف القدس. ومع ذلك فلا يمكن تعريف القدس دون رديف البلدة القديمة وحوضها البصري، أو كما يعرف بـ «الحوض التاريخي» أو «المقدس» نظراً لأهميته الدينية، التاريخية والوظائفية⁽¹⁾. متابعة الأدبيات التي رصدت حال التفاوض بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، المتأثر كذلك من الجهات الدولية (الإسلامية، والمسيحية واليهودية) ذات العلاقة، والدول التي تمثلها، تظهر أن إعاقه إمكانية الوصول إلى تسويات جيوسياسية تعود لتعريف وتحديد القدس، والتوافق على السيادة عليه وإدارته، بما يتضمنه من موارد رمزية، دينية، تاريخية، تراثية ووظائفية⁽²⁾. أما تعريف القدس الغربية والشرقية، كحدود بلدية فإنها واضحة، ولكن تم تشويها نتيجة إقامة المستوطنات الإسرائيلية، والتي أحدثت تغييرات في الجغرافيا والديموغرافيا، ونتيجة لذلك كوت حدود القدس في الوعي الإسرائيلي المنطلق من الرواية والمصالح الإسرائيلية الكولونيالية والامنة. هذه الحدود تشمل مستوطنات وكتلاً استيطانية غلفت حدود بلدية القدس مثل غوش عتسيون، معاليه أدوميم وغيفات زئيف. شملت هذه المستوطنات في حدود متروبوليتان القدس حسب التعريف الإسرائيلي، الذي تجاهل المدن والقرى الفلسطينية التي تقع في حدود المتروبوليتان⁽³⁾. وهذا الاستيطان الاستعماري يعزز حال تقطيع شبكة المدن والقرى الفلسطينية، وفرض حال الفصل العنصري الحيزي القائم والزاحف بين شبكة المستوطنات الإسرائيلية وشبكة المدن والقرى الفلسطينية بواسطة فرض نظام حدود إدارية، محددات تخطيط فيزيائي وشبكة طرق مزدوجة⁽⁴⁾.

(1) خماسي، 2023. مصدر سبق ذكره.

(2) رمون، أمنون، (2018)، عرب شرقي القدس إلى أين؟: مسائل الإقامة والمواطنة، صورة الوضع وتوصيات، معهد القدس لأبحاث إسرائيل، القدس (بالعبرية).

(3) خماسي، راسم (2019 ب)، نحو صياغة رؤية لتنمية الضواحي البلدية في محيط القدس: الزعيم وعنانا والرام وكفر عقب نموذجاً. عمران، العدد 30، المجلد، 8: 7 - 40.

(4) يونان، ميخائيل (2018). «الطرق والمواصلات كمركب رئيسي بمصفوفة السيطرة والضبط الحيزي في



وسيبقى تعريف القدس ضبابياً وغير معرّف من حيث الرواية الإسرائيلية، رغم أن هناك حدوداً إدارية نافذة لحركة الإسرائيليين، ولكنها قاطعة على الفلسطينيين، بموجب التصنيفات الإدارية المفروضة عليهم لتحديد مكانتهم ومجال حركتهم. وتشكل هذه التعريفات وحدودها أساساً لاستمرار تطبيق نظام الأذونات والرخص المفروض على الفلسطينيين من قبل السلطة الإسرائيلية. بالمقابل يبقى تعريف القدس في الوعي والرواية الفلسطينية متجاوزاً الحدود الإدارية المفروضة قسرياً. ومما يصعب عملية تعريف القدس هو الواقع المنشأ لانتشار السكان واستمرار زيادة عددهم واستمرار الزحف العمراني، المخطط والعشوائي، لتلبية احتياجات السكان في القدس ومحيطها الحضري، وتطبيق سياساتها الحيزية الإسرائيلية. فهذه السياسات تهدف إلى تغيير الواقع ومنح غلبة إسرائيلية بالسيطرة على الحيز، باستخدام قوة وعنف الدولة وسيطرتها على الموارد، الأرض، إرادة القرار، الموارد المالية واستقطاب السكان اليهود الصهيونيين للتوطن في القدس الشرقية ومحيطها، لتحقيق الرؤية، والمخطط والبرامج الإسرائيلية الرسمية والتوجيهية⁽¹⁾.

إن ضبابية تعريف القدس تحدم المصالح الإسرائيلية وتمكّنها من تطبيق إستراتيجية التوسع الاستعماري للمستوطنات داخل حدود القدس الإدارية، ومع ذلك استطاعت السيطرة على الأرض وشرذمة وتقطيع شبكة الأحياء، القرى والمدن في محيط القدس. كما أن هذه الضبابية تؤمن للإسرائيليين اللعب بحال الحدود المتنوعة المؤقتة، لمواجهة الضغوط الدولية، والظهور بأنها تفتح فرصاً لتسويات جيوسياسية مستقبلية، بالموازاة مع تطبيق سياسات حيزية وإنشاء واقع حضري، فيه تكون غالبية إسرائيلية صهيونية، وحتى يهودية متمزجة - حريديم - . استخدام قوة وعنف الدولة يفرض قوانين ونظماً في محيط المناطق المعرفة إدارياً، كأنها القدس، ولكنها مُشكّلة من طبقات من الحدود الوظيفية، الإدارية

القدس». فلسطين: رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبوديس.

(1) أبو هنية حليلة، (2019). المخطط الإسرائيلي لبرجزة القدس في ضوء «خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010-2050»؟ استشراف، الكتاب الرابع. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر: 68 - 88.

البلدية، الجيوسياسية والرمزية، تطبق بها إسرائيل سياسات ثنائية مطورة للإسرائيليين، ولكنها حاصرة وأسرة/ حاجبة للفلسطينيين.

استمرار حال ومكانة المؤقت على المقدسيين الفلسطينيين

رغم مرور أكثر من (56) عامًا على احتلال إسرائيل للقدس الشرقية، وضمها إليها وبسط سيادتها على الأرض / المكان قسرًا، بينما أبقّت الإنسان المقدسي الفلسطيني بمكانة مشروطة «مقيم دائم»⁽¹⁾. هذا الفصل بين مكانة الأرض ومكانة المواطن الفلسطيني لم يكن إجرائيًا وعفويًا، بل قُصد منه إبقاء حال المؤقت للمواطن الفلسطيني لاعتبارات أيديولوجية، جيوسياسية، وديموغرافية. وهنا فإن استخدام البعد الزمني⁽²⁾ لتحقيق السيطرة وتثبيت إنجاز مشروع كولونيالي استيطاني باستخدام قوة الدولة لخلق واقع من فوق يكون من الصعب تغييره من ناحية، ومن ناحية أخرى يبقى الإنسان المقدسي المحتل في حال انتظار تغيير حكم الدولة المحتلة واستعادة موارده وحقه بالمدينة⁽³⁾.

صاغت حالة المؤقت علاقات القوة ومنع ممارسة الحق الفلسطيني بالمدينة وتطبيق السياسات التي تهدف تثبيت استيطانها الكولونيالي على القدس الشرقية وتغيير طابعها، بالمقابل اضطر المقدسيون الفلسطينيون، أفرادًا وجماعات، إلى تأجيل بعض مشاريعهم التنموية على أمل انتهاء حال الاحتلال، مما أبقاهم في حالة صراع البقاء. هذا «التأجيل القسري المبطن والمعلن» دفع المقدسيين لمقاومة ومواجهة عدوان الاحتلال، الذي يسعى

(1) يُنظر: قانون الدخول لإسرائيل 1952:

https://www.gov.il/BlobFolder/generalpage/ru_submission_of_an_appeal_under_the_entry_into_israel_law/he/KenisaLeisrael_0.pdf

(2) Goodin, Robert. E, et al. Discretionary Time: A New Measure of Freedom. Cambridge: Cambridge University Press. 2008.

(3) Maha Samman, 2018. The Production of Colonial Temporal Patterns in East Jerusalem. Journal of Holy Land and Palestine Studies, vol. 17, no.1, pp.59–74. file:///C:/Users/user/Downloads/hlps.2018,0179.pdf.



إلى أن يكون هو الثابت، بخطاب وسلوك الرباط، الصمود، صراع البقاء ورفض المشاركة والتشارك مع الاحتلال الإسرائيلي لحفظ حقهم بالمدينة، بما في ذلك إعداد وإنجاز التخطيط الحيزي الحضري، لأن ذلك يعني القبول بحال التماهي مع مشروع الثابت الكولونيالي⁽¹⁾. إن عدم التناظر بين جدلية حالة المؤقت، حيث إن الفلسطينيين المقدسين ينظرون إلى الاحتلال الإسرائيلي على أنه مؤقت وسوف يزول، بالمقابل يتعامل الاحتلال مع الفلسطينيين كأنهم مؤقتون، ويجب إدارة شؤونهم دون إعاقه لمشروع الدولة، ومع الوقت يتم تطويعهم لقبولهم بالأمر الواقع المنشأ المتغير مع الوقت وخلق واقع استيطاني ثابت مبني على إنجاز تخطيط حيزي توجيهي ومقنون رسمي⁽²⁾. هذا التطويع القسري يتم من خلال فرض مصفوفة ضبط ذكية عليهم، وتأجيل طرح حلول أو تسويات جيوسياسية، مع بقاء فصلهم عن امتدادهم الحيزي الطبيعي الوطني والمدني الفلسطيني.

بموجب قانون «الدخول لإسرائيل - 1952» ثبتت حالة ومكانة المؤقت مع فرض «مقيم دائم» على الفلسطينيين المقدسين، بعد أن احتلوا عام 1967؛ وهي مكانة تمنح لمن يدخل إسرائيل لغرض العمل، متنكرة لكونهم مواطنين أصلايين. هذه المكانة المميزة أبقى المقدسين الفلسطينيين في حالة المؤقت المشروط، حتى إنها خلقت ثقافة المؤقت المتَّظَر أن تتغير مكانته وحاله⁽³⁾. وحسب مكانة «المقيم الدائم» منحوا حق الانتخاب للبلدية، ولكنهم لم يمنحوا حق الانتخاب للبرلمان. وهذه المكانة المشروطة والمستمرة أكثر من 56 سنة من الاحتلال حالت دون امتلاك حق المقدسين في المدينة، بمعنى تفعيل المشاركة والتشارك

(1) Samman, Maha, Trans – Colonial Urban Space in Palestine: Politics and Development. London: Routledge. 2013.

(2) بمكوم، البناء في فح سياسات التخطيط: التخطيط والتطوير في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. 2015. (بالعبرية).

(3) منذ عام 2003، قدم نحو 20 ألف شخص فلسطيني مقدسي طلب الجنسية الإسرائيلية، من أصل نحو 376 ألف مقدسي فلسطيني، وصادقت إسرائيل على أقل من ثمانية آلاف طلب فقط. حسب المعطيات التي ركزها مراقب الدولة (2019)، خلال الفترة بين أعوام 2008-2017 تم تقديم 8185 طلباً لنيل الجنسية الإسرائيلي و6497 طلباً لتوحيد عائلات ثابتة لدى المقدسين غالبيتها ردت.

في إنتاج المكان رغم أنهم مستهلكون له وحاضرون غائبون به. ولأن غالبيتهم لا يشاركون في الانتخابات البلدية (طوعاً) والقطرية الإسرائيلية (طوعاً وقسراً) لاعتبارات وطنية، ورفضهم تطبيع مكانتهم، مما أضعف حضورهم في التأثير السياسي وتقاسم قوة اتخاذ القرار البلدي والميزانيات وصرفها لتحسين حالهم، ولكن تمسكهم بالمشروع الوطني والقانون الدولي يدفعهم لتفضيل تجنب المشاركة وحفظ حقوقهم الوطنية دون التضحية بمكتسبات، بعضها مادية وربما تكون وهمية. بالمقابل استغل الإسرائيليون مكانة المقدسيين، وسلوكهم السياسي، وحملوهم المسؤولية مذنبين إياهم بأن عدم مشاركتهم هي سبب في قلة صرف الموارد المرصودة لتطوير أحيائهم، وفتح فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهم.

وما نود الإشارة إليه أن مكانة «المقيم الدائم» الممنوحة قسراً من الاحتلال الإسرائيلي تحرمهم من حق أساسي، وهو حق المواطنة الثابتة المستقرة، وتساهم في مجمل أشكال التمييز ضدهم في معظم السياسات التي تصاغ لإدارة شؤون حياتهم اليومية الفردية والجمعية. ساهمت حالة المؤقت المتبادلة في صياغة السلوك السياسي والسوسيو - ثقافي لغالبية الفلسطينيين والمتأثرة بطبيعة أهداف المشروع الوطني الفلسطيني الذي يسعى لنيل التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. يجعل هذا الخطاب والسلوك الوطني الفلسطيني المقدسيين مترنحين بين المطالب المدنية والبلدية وبين المطالب القومية الوطنية. بالمقابل تطبق الحكومة الإسرائيلية، ومعها بلدية القدس، سياسات ومصفوفة ضبط تُبقي مكانة المقدسيين كمقيمين دائمين، يعانون من حال المؤقت، ويتم التعامل معهم على أساس أنهم أفراد وليسوا مجموعة قومية ذات مصلحة وطنية قومية جماعية. وحددت هذه السياسات ومصفوفة الضبط الميزانيات المستثمرة في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية وميّزت سلبياً ضد المقدسيين كأفراد وجماعات.

لا توجد مصلحة ومطلب إسرائيلي لإخراج الفلسطينيين المقدسيين من حال ومكانة المؤقت في المستقبل المنظور. لذا فإن هذه المكانة ستبقى مفروضة رسمياً على الفلسطينيين المقدسيين، مما يحول دون إشراكهم في إنتاج وامتلاك الحيز من خلال تخطيطه وإدارته.



بالمقابل، فإن زيادة عدد السكان الفلسطينيين في القدس ومحيطها وارتفاع احتياجاتهم ومتطلباتهم الحياتية وعيشهم الكريم، يدفعهم إلى تشكيل بدائل تنظم المجتمع، بعضها يعتمد على الأطر الأبوية التقليدية⁽¹⁾.

لذا، سيستمر حال المؤقت حتى الوصول إلى تسوية جيوسياسية، حتى آنذاك سيبقى الفلسطينيون يعانون من السياسات الإسرائيلية، التي تسعى إلى تثبيت الاحتلال وفتح فرص توسيع ضم أراضٍ أقيمت عليها مستوطنات إسرائيلية رسمياً (De - jury)، بعد أن سيطرت عليها فعلياً (De - facto).

تعاظم شيطنة الديموغرافيا

تخطى الديموغرافيا في القدس بقسط كبير من حال الصراع، وحرب الأرقام التي تقرر عدد الأشخاص الفلسطينيين مقابل الإسرائيليين، بما يتعلق بتحديد الأغلبية مقابل الأقلية الديموغرافية حسب الانتماء العرقي / الوطني مستمرة، أخذة بعين الاعتبار ضبابية التعريفات المتعددة للقدس وللحال الديموغرافيا⁽²⁾. كما أن شيطنة الديموغرافيا⁽³⁾ تبقى سائدة في ظل الوجود والتحول السكاني الإسرائيلي والفلسطيني في محيط القدس. هذا التحول يشمل ثلاثة مركبات: الكم / عدد، النوع / الصفات الديموغرافية والتوزيع / الانتشار في الحيز. وهذه المركبات الثلاثة متأثرة من الأيديولوجية والسياسات الديموغرافية، وفرص تطويرها في الحيز بموجب سياسات التخطيط الحيزي وسياسات الأراضي المخصصة للتطوير الإسرائيلي والضابطة والحاجزة للتطوير الفلسطيني. فيما يلي سنوجز التحولات الديموغرافية وإسقاطاتها.

(1) سالم، وليد (خریف 2019). «الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية: من الكفاح الوطني العام إلى الكفاح التنموي وبناء السيادة من أسفل». مجلة المقدسية: العدد الثالث. ص: 141 - 169.

(2) خماسي، راسم (2019)، الديموغرافيا في القدس: الواقع والتحويلات والاستشراف، سياسات عربية، عدد 39، ص: 8 - 29.

(3) عكيفا بيغان، «الشيطان الديموغرافي: أسطورة أم حقيقة»، مجلس المستوطنات ليهودا والسامرة، 2011 / 8 / 24، شوهد في 2019 / 7 / 1، في: <https://bit.ly/2LverLQ>.

تحولات في الواقع الديموغرافي في القدس

تمر الديموغرافيا في القدس بتحويلات كثيرة، بعضها عضوي طبيعي وآخر قسري. واجهت هذه المدينة تقسيمًا، وهجر الفلسطينيين من المناطق التي احتلت في عام 1948؛ مما أدى إلى انخفاض نسبتهم في القدس الغربية بين عامي 1948 - 1967 إلى ما يقل عن 1,5 في المئة من مجمل سكان القدس الغربية، بعد أن شكل العرب الفلسطينيون فيها نحو 40 في المئة قبل تقسيم المدينة⁽¹⁾. حددت الحكومة الإسرائيلية حدودًا صاغتها وأقرتها، بعد احتلال القدس الشرقية مخالفة بذلك الشرعية الدولية مرة أخرى. حسب قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 181، كان من المفروض أن تُمنح القدس مكانة خاصة تحت وصاية دولية، لكن إسرائيل احتلها ووضعتها تحت سيادتها. ومرة ثانية، كانت بعد احتلال الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وضمها إلى القدس الغربية، مخالفة أيضًا القانون والشرعية الدولية والقرارات الأممية. وسكن داخل الأراضي الفلسطينية التي ضُمت إلى القدس الغربية تنوع سكاني فلسطيني؛ حضريين وقرويين، وبعضهم بدو من عرب السواحة. وسلكت هذه المجتمعات، ديموغرافيًا، حسب نماذج المجتمعات التقليدية التي تتميز بارتفاع نسبة التكاثر، مما ساهم في زيادة الفلسطينيين على نحو ملحوظ، اعتمادًا على التكاثر الطبيعي في الأساس. وعلى الرغم من سياسة إسرائيل الديموغرافية التي سعت لمنع عودة اللاجئين ومهجّرين فلسطينيين إلى القدس، أو تشجيع هجرة فلسطينية إليها، فإن نسبة ملحوظة من السكان ذوي أصول من الخليل ومنطقتها سكنت القدس، وكانت جزءًا من النسيج السكاني الفلسطيني المتنوع⁽²⁾.

وصل عدد السكان المقدسين الفلسطينيين في عام 2021 إلى نحو 376 ألف شخص، مشكلين نحو 39% من عدد سكان القدس. وفي الفترة 1967 - 2021، ازداد عدد المقدسين

(1) خماسي، راسم (2019)، مصدر سبق ذكره.

(2) راسم خماسي، الصراع على المسكن: قطاع الإسكان في القدس، الواقع، المعوقات والاحتياجات المستقبلية والسياسات (القدس: مركز التعاون والسلام الدولي، 2006).



الفلسطينيين بنحو 445%، في المقابل، ازداد الإسرائيليون بنسبة 198%⁽¹⁾. وعلى الرغم من سياسة الحصر الإسرائيلية ومنع دخول هجرة إيجابية فلسطينية إلى القدس، وعلى الرغم من تشجيع تكاثر الإسرائيليين وهجرتهم إلى المدينة، فإن نسبة زيادة المقدسيين الفلسطينيين مثلت أكثر من ضعف زيادة الإسرائيليين، من علمانيين وحرديم. حاليًا سكان القدس الإسرائيليون مُقسّمون إلى ثلاث مجموعات: علمانيون يمثلون 33%؛ وآخرون معروفون بصفتهم متدينين، نسبتهم 33% أيضًا؛ والباقيون حرديم يسكنون في أحياء خاصة بهم، ونسبتهم نحو 34%.

تعاني القدس، حاليًا، من هجرة سلبية، خصوصًا من أبناء الطبقة الوسطى العلمانيين الإسرائيليين، ما يُضعف الوضع الاقتصادي في المدينة ويساهم في تردي الحياة فيها⁽²⁾. كما أن الطبقة الوسطى الفلسطينية حُصرت، وبعضها ترك المدينة فعليًا، مع أنه لم يغير عنوانه الرسمي. استمرار هجرة وتهجير الطبقة الوسطى الإسرائيلية والفلسطينية من القدس (طبعًا لأسباب مختلفة)، سيزيد من حالة تردي المدينة، وسيُدفع باتجاه ارتفاع مستوى الصراع والصدام، لأسباب اقتصادية اجتماعية في ظل وواقع الصراع العرقي والجيوسياسي.

تحولات في الزيادة الطبيعية

تظهر مراجعة حال الزيادة الطبيعية للسكان الإسرائيليين مقابل الفلسطينيين اتجاهات انخفاض الزيادة لدى الفلسطينيين وارتفاعها لدى اليهود، وذلك نتيجة مباشرة لانخفاض نسبة الخصوبة المعدلة العامة⁽³⁾. عند فحص معدل نسبة الخصوبة العامة للمرأة الفلسطينية المقدسية مقابل الإسرائيلية، تبين أن معدل الخصوبة لدى المرأة اليهودية في القدس ارتفع

(1) عومر ينيف (2023)، معطيات القدس 2018، الواقع الحالي واتجاهات التغيير (القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2023). (بالعبرية).

(2) مايا حوشن وآخرون، كتاب الإحصاء السنوي للقدس، رقم 32 (القدس: معهد القدس لأبحاث السياسات، 2018)، شوهد في 2/7/2019، في:

<https://jerusalemstitute.org.il/yearbook/#/4234>

(3) تعني الخصوبة المعدلة العامة، عدد الأطفال للمرأة في سن الإنجاب.

من حوالي 8, 3 مواليد عام 2002 إلى 39, 4 مواليد عام 2021؛ أي بزيادة 5, 15 %، بينما انخفضت لدى المرأة الفلسطينية من حوالي 2, 4 مواليد عام 2002 إلى 3, 09 عام 2021، أي انخفاض بحوالي 5, 26. وفي عام 2021 كانت نسبة الخصوبة العامة للمرأة الإسرائيلية في القدس أعلى بحوالي 42 % من المرأة الفلسطينية المقدسية. هذا الانخفاض مرده لتحويلات ثقافية، بنوية، تعليمية لدى المرأة الفلسطينية، حيث إن بعضها نتيجة ارتفاع وسطي سنوات التعليم وحالة التمدين والمدنية والتحديث التي يمر بها المجتمع الفلسطيني المقدسي على مجمل أطرافه الاجتماعية والاقتصادية، مما يدفع نحو تأخر سنّ الزواج، ومعه ارتفاع نسبة الطلاق (انظر جدول رقم 1)، ومعه انخفاض نسبة الخصوبة. كما أن غياب أفق سياسي وزيادة الضائقة السكنية والفقر الذي يعاني منه المجتمع المقدسي، يساهم في تأخر إقامة أسرة وزيادة المواليد. مقابل ذلك، تزداد في المجتمع الإسرائيلي في القدس عملية التدين اليهودية الصهيونية، والتي تشجع التكاثر السكاني من منطلقات دينية قومية وأيديولوجية من ناحية، وأخذ دعم حكومي وصهيوني رسمي وغير رسمي لزيادة الخصوبة والمواليد من ناحية أخرى.

جدول رقم 1: مقارنة نسبة الزيجات ونسبة الطلاق بين اليهود والفلسطينيين في القدس عام 2016 و عام 2021

عام	نسبة الطلاق للألف				نسبة الزيجات للألف			
	فلسطينيون		يهود		فلسطينيون		يهود	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
2016	4.5	4.0	3.9	4.2	23.8	24.3	24.3	24.3
2021	5.2	4.8	3.8	3.9	22.4	22.5	20.5	19.7
نسبة التغيير	14	17	2.6 -	7.7 -	6 -	8 -	18 -	23 -

المصدر: تجميع من جدول رقم د/ 9، كتاب الإحصاء السنوي للقدس، معهد القدس لبحث

السياسات، القدس (2023) (بالعبرية)⁽¹⁾

(1) https://jerusalemstitute.org.il/wp-content/uploads/202305//shnaton_D0923.pdf.



إن زيادة نسبة الخصوبة العامة أو انخفاضها أثرًا مباشرًا على الزيادة الطبيعية وعلى هرم الأجيال، ومع ذلك حجم التكهّن المستقبلي لعدد السكان.

فقد كانت نسبة التكاثر الطبيعي عام 2021 لدى الفلسطينيين المقدسيين 15, 2 % مقابل 34, 2 % لدى الإسرائيليين. وإن الاتجاه المتوقع هو استمرار انخفاض نسبة التكاثر لدى الفلسطينيين المقدسيين مقابل ارتفاعها لدى الإسرائيليين، نتيجة لزيادة التدين وارتفاع حجم اليهود المتزمتين - الحريديم في القدس وهجرتهم الإيجابية إليها. نسبة التكاثر أثرت على انخفاض بنسبة المواليد، حيث إن عدد المواليد في القدس، حدود البلدية، عام 2021 كان حوالي 25,800 مولود، موزعين على 65 % مواليد لنساء يهوديات، مقابل 35 % لنساء فلسطينيات. يجدر الذكر أن نسبة الفلسطينيين في عام 2023 قد بلغ 39 % من سكان القدس⁽¹⁾ (عومر، 2023: 19)، مما يؤكد اتجاه انخفاض نسبة التكاثر الطبيعي لدى المقدسيين⁽²⁾، وذلك عكس ما يطرح في الخطاب العام الفلسطيني، ولذلك أبعاد استشرافية ديموغرافية وجيو سياسية. بالإضافة لانخفاض نسبة التكاثر الطبيعي، فإن القدس تعاني من هجرة سلبية من داخل حدود البلدية إلى محيطها الحضري. مقابل الهجرة اليهودية المرغوبة والمدعومة من القدس من الحكومة الإسرائيلية، فإنها تمارس سياسات التهجير القسري المعلنة والمبطنة للمقدسيين الفلسطينيين لخفض نسبتهم وكتلتهم العددية في القدس ومحيطها، للوصول إلى تأمين أغلبية ديموغرافية لصالح الإسرائيليين.

تحول في المبنى الديموغرافي وإسقاطاته الاجتماعية والاقتصادية

توجد علاقة مباشرة بين الصفات الديموغرافية والحال الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع بشكل عام، وفي حال المجتمع الفلسطيني في القدس. سمات هذا المجتمع المقدسي

(1) عومر نينف، (2023). معطيات القدس 2023 - وضع قائم واتجاهات تغيير. معهد القدس لبحث السياسات، القدس (بالعبرية).

<https://jerusalemstitute.org.il/publications/facts-and-trends-2023/>

(2) يُنظر: كتاب الإحصاء السنوي للقدس، 2023، فصل 4، جدول د/ 1.

الغالبية أنه مجتمع شباب، حيث وسيط سنوات العمر لديه بلغت 3, 22 سنة عام 2021 بالمقارنة مع 4, 25 سنة لدى المجتمع اليهودي في القدس، أما في مجمل إسرائيل فكان 1, 30 سنة. شكلت نسبة الأولاد دون 14 عامًا حوالي ثلث سكان المدينة (33%)، أما لدى الفلسطينيين المقدسيين فإن 34% أولاد دون 14 سنة. أما مجموعة جيل المسنين أعمارهم فوق 65 سنة، فيشكلون 9% من سكان المدينة، موزعين بين 13% من السكان اليهود مسنين مقابل 5% لدى الفلسطينيين المقدسيين. وهذا يعني أن نسبة معدل الإعالة (عدد السكان/ عدد العاملين) تجاوزت 1092 للألف بمجمل القدس، بما يشير إلى أن المجتمع يغلب عليه الفقر. هذا المبنى الديموغرافي يقلل من نسبة المشاركة في القوى العاملة الكامنة والتي وصلت عام 2017 إلى 52% من مجموعة الجيل 25 - 64 سنة لدى المقدسيين، مقابل 78% لدى الإسرائيليين في القدس. ومما يزيد فقر المقدسيين نسبة مشاركة النساء المقدسيات في القوى العاملة والتي لم تتجاوز 27% مقابل 80% لدى الإسرائيليات. هذه المشاركة المنخفضة تعني دخلًا منخفضًا للأسر كثيرة الأولاد، حيث بلغ معدل حجم الأسرة المقدسية عام 2021 (5, 0) أشخاص للأسرة مقابل 6, 3 أشخاص للأسرة اليهودية في القدس⁽¹⁾. وفي عام 2021 فإن حوالي 60% من سكان القدس الفلسطينيين كانوا يعيشون تحت خط الفقر، مقابل 43% لدى اليهود الحريديم بالقدس، و42% من السكان في القدس يعيشون تحت خط الفقر.

يشكل المبنى الديموغرافي مركبًا أساسيًا في تعميق الفجوات الاقتصادية بين العرب واليهود، مما يتطلب زيادة المصروفات على الخدمات مقابل قلة المدخولات بسبب انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة، ونسبة البطالة العالية ومبنى سوق العمل، حيث يتركز عمل المقدسيين في فروع العمل التي تتميز بدخل مُتدنٍ، مما يضعف قدرتهم الاقتصادية. هذا الواقع الاقتصادي والذي يشير إلى ضعف الطبقات الوسطى المقدسية، يتطلب دعمًا حكوميًا

(1) نفتالي ي.، وشيفتان، ي.، (2018)، الطاقة الكامنة الاقتصادية الاجتماعية في خروج النساء العربيات في القدس للعمل، معهد القدس لبحث السياسات، القدس (بالعبرية).



لتوفير الخدمات والبنى التحتية. أما سياسات التمييز والضبط (Control) الممارسة ضدهم من السلطات الإسرائيلية، فتزيد من تردي وضعهم الاقتصادي الاجتماعي وتدخلهم لحالة وثقافة الفقر بعد أن أدخلوا قسرًا لحال القهر السياسي.

لا يسعف المبنى والصفات الديموغرافية في القدس إخراج المجتمع بها من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في حال استمرار الصراع العرقي والجيوسياسي. رغم حالة التمدن والتمدين المشوه التي يمر بها المجتمع الفلسطيني المقدسي، إلا أنه سيبقى يعاني من شح الموارد والفرص المناسبة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، مما سيزيد الفجوات الاقتصادية بين الإسرائيليين والفلسطينيين في محيط القدس.

انتشار ديمغرافي يخلق ثنائية تزيد التعقيد والضبط

ساهم موقع القدس الجيوسياسي، والتغيرات التي حدثت في تشكيل حدودها الإدارية، في إيجاد خارطة انتشار ديموغرافي مبنية على تطبيق مبدأ، بموجبه تمارس إسرائيل محاولات حثيثة لحفظ غالبية ديموغرافية. وهذا الأمر يقف حائلًا أمام تسويات جيوسياسية مستقبلية مع الفلسطينيين، تشمل القدس، ويمنع هذه التسويات الجيوسياسية، ويؤمن سيطرة إسرائيلية جيوديموغرافية على الحيز دون دفع ثمن المشاركة السياسية للفلسطينيين. ويكون ذلك بإنتاج الحيز أو بتقاسم موارد القوة والمؤسسات السياسية، لهذا نهجت إسرائيل منهجًا مميزًا و متميزًا مع واقع القدس، نلخص بعضه ملاحظته فيما يلي:

حسب مكانة «المقيم الدائم»، فإن المقدسيين بقوا عرضةً للتهديد بنزع هويات الإقامة والطرده، وإشكاليات متعددة تتعلق بالسفر إلى خارج بلدهم. وخير نموذج فعلي لهذا التهديد، بناء إسرائيل الجدار العازل بعد عام 2002؛ وهذا الجدار الذي قطع الأحياء الفلسطينية وأبقى خارجه نحو خمسين ألف مقدسي فلسطيني يحملون بطاقة الهوية الإسرائيلية⁽¹⁾.

(1) Muna Dajani, Daniela DeLeo & Nura AlKhalili, «Planned Informality as a by Product of the Occupation: The Case of Kufr Aqab Neighborhood in Jerusalem North,» Planum, The Journal of Urbanism, vol. 1, no. 26 (2013), p. 2 – 10.

وزاد التهديد من هذه المكانة بعد أن أقرت إسرائيل سياسة «مركز الحياة»، للمقدسين الفلسطينيين منذ عام 1995، التي تنص على أن كل مقدسي لا يثبت أن مركز حياته القدس، أي: لا يسكن في القدس ويعمل فيها خلال الأعوام السبعة الأخيرة له، مُعرض لفقدان الإقامة الثابتة وسحب بطاقة الهوية منه، والإعلان عن أملاكه أملاك غائبين، حيث تُصادر أراضيه وعقاراته وتُحوّل إلى إدارة الدولة وتصرفها فيها. وفعلاً، سُحبت هويات 14595 مقدسيًا فلسطينيًا بين عامي 1967 و(1) 2016، من خلال الاعتماد، أساسًا، على هذه السياسة.

جزء من السياسة الديموغرافية، يتعلق بتسجيل السكان في سجل النفوس وتوحيد عائلات فلسطينية، ويمارس في القدس وسائر الضفة الفلسطينية من أجل تقليل الوجود الفلسطيني، حيث ما زالت إسرائيل تسيطر على سجل النفوس الفلسطيني حتى في الضفة الغربية وقطاع غزة. صحيح أن السلطة الوطنية الفلسطينية تصدر بطاقات هوية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، لكنه يجري بالتنسيق مع إسرائيل التي تستطيع أن ترفض أو تُلغي طلب/ طلبات هويات، أو تسجيل في سجل النفوس، كما تفعل منذ عام 1967، حيث رفضت وألغت أكثر من 230 ألف هوية بحجة مكوثهم فترة طويلة خارج الأراضي المحتلة⁽²⁾.

تدلنا مراجعة عملية رسم حدود بلدية القدس الإسرائيلية على اعتماد مبدأ ضم أكبر مساحة من الأرض التي تخدم الأهداف الإسرائيلية وروايتها، في مقابل أقل عدد من السكان الفلسطينيين⁽³⁾، ووفقاً لهذا، سيطرت إسرائيل على مطار «قلنديا»، في شمال القدس، وعلى حوض البلدة القديمة، وعلى السفوح الشرقية لجبل المشارف؛ ما وفر أراضياً لإقامة مستوطنات إسرائيلية من أجل زيادة عدد السكان اليهود واستيعاب هجرة يهودية، وإخراج

(1) <https://www.hrw.org/he/news/2017.307607/08/08/>

(2) <https://www.hrw.org/he/news/2017307607/08/08/>.

(3) يُنظر: دائرة الإحصاء المركزية، كتاب الإحصاء السنوي 2017؛ أريثيلي شاؤول، كل حدود إسرائيل، يديعوت سفريم، تل أبيب، (2017) (بالعبرية).



القدس من حالة «الحصار»، حسب الرواية الإسرائيلية⁽¹⁾. ومثل المركب الديموغرافي الفلسطيني وتوزيعه أساساً لرسم الحدود، كي تكون نسبة الفلسطينيين في حدود البلدية أقل من 30 بالمئة من مجمل سكان القدس بعد الضم. مثلت قاعدة حفظ نسبة 30% فلسطينيين، مقابل 70% إسرائيليين، باعتبارها أساساً للسياسة التخطيطية الديموغرافية، ولم تُصادق بلدية القدس ولجان التخطيط اللوائية والقُطرية الإسرائيلية على مخططات هيكلية تسمح بتجاوز نسبة الفلسطينيين المقدسيين 30 بالمئة من سكان المدينة، ما دفع الفلسطينيين إلى البناء العشوائي ودون ترخيص لتلبية حاجاتهم الأساسية. وبذلك طُبقت على نحو فاعل قاعدة نسبية (30 - 70 بالمئة) في الميزان الديموغرافي بين أقلية وأكثريّة قومية، وإثنية وثقافية تعاني حالة صراع وتصعد⁽²⁾، لاستمرار السيطرة الإسرائيلية على المدينة.

كان واحداً من دوافع تحديد موقع إقامة الجدار الفاصل الذي قطع أحياء فلسطينية وأبقى بعضها خلف الجدار، تطبيق السياسة الديموغرافية التي تهدف إلى إبقاء الفلسطينيين المقدسيين أقلية؛ لا تتجاوز نسبتهم 30 في حدود مدينة القدس⁽³⁾. ويمكن القول إن هذا الجدار أقيم بادعاء دوافع أمنية، وكانت الاعتبارات الديموغرافية جزءاً رئيسياً من هذه الدوافع. كما تم تشجيع حكومي للتكاثر الطبيعي والهجرة الإيجابية اليهودية للقدس ومحيطها، للسكن في المستوطنات المقامة بدائرتين، داخلية وخارجية. شملت الدائرة الداخلية إقامة 11 مستوطنة (حي، حسب التعريف الإسرائيلي) في القدس الشرقية، يسكنها نحو 237 ألف مستوطن في عام 2021، وتحيط بالبلدة القديمة وحوضها. أما الدائرة الخارجية، فشملت إقامة 28 مستوطنة في متروبوليتان القدس، سكنها في عام 2021 نحو 200 ألف مستوطن.

(1) أنه حزان، حدود نفوذ القدس 1948 - 1993 (القدس: معهد القدس لأبحاث السياسات، 1995).

(2) Alexander B. Murphy, «Historical Justification for Territorial Claims,» *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 80, no. 4 (1990), pp. 531 - 548.

(3) Rassem Khamaisi, «The Separation Wall Around Jerusalem /al - Quds: Truncating the Right to the City of the Palestinians,» 43nd, ISOCARP Congress (2007), accessed on 22019 /7 /, at: <https://bit.ly/2YqaknX>.

بالمقابل، تم ضبط زيادة السكان الفلسطينيين وحصرها، من خلال منع هجرتهم الإيجابية إليها، وتشجيع تمدن المجتمعات القروية التي تمثل غالبية سكان القدس من أجل خفض التكاثر الطبيعي الفلسطيني فيها.

اتجاهات استشرافية ديموغرافية

رغم التحولات الديموغرافية الموصوفة أعلاه، فإن التكهّنات تشير إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في بلدية القدس يستمر في الزيادة، مع ذلك زيادة عدد الإسرائيليين اليهود. طبعاً هناك عدة تكهّنات مبنية على فرضيات مختلفة، ولكن كل التكهّنات تعتمد استمرار زيادة السكان إذا لم تحدث كوارث غير عادية. هذه التكهّنات تقدر أن عدد سكان القدس بحدود البلدية سوف يصل لحوالي 35, 1 مليون نسمة عام 2040، منهم 596 ألف فلسطيني مقدسي (44%) مقابل 756 ألف إسرائيلي يهودي (56%) (انظر جدول 2).

جدول رقم 2: تكهّن زيادة عدد سكان بلدية القدس 2021 - 2040، آلاف ونسبة مئوية

عام	مجمّل عدد السكان في حدود بلدية القدس		مجمّل عدد السكان في حدود القدس الشرقية			مجمّل عدد الفلسطينيين في بلدية القدس	
	آلاف	نسبة (%)	مجمّل	فلسطينيون	يهود	آلاف	نسبة (%)
2021	966.2	100	608	376	237	375.6	39
2040	1,350	100	927	587	340	587	44
نسبة الزيادة	28.8	--	34.5	46.1	31.3	56.3	12

المصدر: معطيات مستقاة من مصادر مختلفة، تم تركيزها وحسابها من قبل الكاتب

حسب التكهّنات من المتوقع أن تبقى غالبية فلسطينية، بما في ذلك البلدة القديمة وحوضها البصري. إذا ما أضفنا زيادة السكان الفلسطينيين في محيط وريف القدس (بمحافظة القدس ومحيط القدس الحضري بين رام الله شمالاً وبيت لحم جنوباً)، وزيادة



الاستيطان الصهيوني في محيط القدس، فإن عدد السكان سيتجاوز المليونين والنصف عام 2040. هذه الكتلة البشرية المتصارعة والمتشابكة حيزياً لا تبشر بخير، بل تشكل حاضنة لزيادة مستوى التوتر والصدام والصراع على الموارد في ظل حال الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، والطموحات الجيوسياسية وتنمية الانتماء الهوياتي لكل مجموعة وطنية قومية.

سوف يستمر تبني الديموغرافيا في الخطاب والسلوك الصهيوني الإسرائيلي، وتمارس زيادة الضوابط على الفلسطينيين، خصوصاً في القدس ومنطقتها؛ لخفض نسبتهم السكانية، وعدم تجاوزها الـ40 بالمئة، وربما السعي لخفض نسبتهم إلى 30 بالمئة، وإبقاء مكانتهم «مقيم دائم»، لتحافظ على غالبية يهودية مهيمنة على الموارد، وتحول دون مطالبة الأقلية بالمشاركة في تقاسم قوة الدولة ومواردها باستخدام حق التصويت والمشاركة السياسية أو المطالبة بحق تقرير المصير والمطالبة بالتححرر من سيطرة الغالبية أو الانفصال الجيوديموغرافي والجيوسياسي.

ربما يكون هناك استشرف إسرائيلي يتلخص في أن زيادة الحصار على الفلسطينيين سوف يدفعهم، خصوصاً الشباب منهم، إلى الهجرة إلى خارج منطقة القدس، وربما إلى خارج الوطن. هذه الهجرة الفلسطينية السلبية القسرية، المرغوبة إسرائيليًا، يفترض أن تخفض نسبة الفلسطينيين على المدى الطويل. ووفق تقييمنا، فإن هذا الاستشرف بعيد المنال، على الرغم من الممارسات الإسرائيلية في زيادة الضغط وشد الخناق على المقدسيين. لذا، سوف تستمر حالة التكاثر الفلسطيني والإسرائيلي في المنطقة، ما يحافظ على التوزيع النسبي لارتباطهم بالمدينة.

يدفع ارتباط الفلسطينيين والإسرائيليين بالقدس، لدوافع متعددة، وجدانية وسياسية ووظائفية، إلى استمرار زيادة السكان فيها وفي محيطها بنسبة أعلى من زيادة السكان في فلسطين كلها، وسوف تكون زيادة الفلسطينيين أعلى من زيادة الإسرائيليين. وعلى الرغم من استمرار تفعيل السياسات الديموغرافية وتوسيع الاستيطان الكولونيالي في محيطها، فإن موقع القدس ومحيطها في قلب الضفة الفلسطينية سوف يزيد تركّز عدد السكان

الفلسطينيين في محيطها المدني والقروي. وسوف تعتمد زيادة الفلسطينيين في محيط القدس، وداخل الدائرة الخارجية للمتروبولين المقدسي، على التكاثر الطبيعي والهجرة الإيجابية من أطراف الضفة الفلسطينية. في المقابل، سوف يزداد الإسرائيليون في داخل الدائرة الداخلية للمتروبولين التي تشمل حدود مدينة القدس، حسب التعريف الإسرائيلي، إضافةً إلى المستوطنات القريبة منها، تحقيقاً لسياسة إسرائيل الجيوديموغرافية في إخراج القدس، حسب التعريف الإسرائيلي، من حال الجزيرة داخل المحيط الحضري المقدسي الذي يمتد من محافظة رام الله شمالاً حتى الجنوب محافظة بيت لحم جنوباً، مروراً بمحافظة القدس.

يميل كلا المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي إلى التدين والمحافظة على قيم التكاثر السكاني الطبيعي وسلوكه، على الرغم من حالة التمدن والعصرنة التي يمران بها. لذا، تنطبق نظرية التحول الديموغرافي عليهما، لكن لا يؤدي الأمر إلى حال يميل فيها التكاثر إلى الصفر، كما هو شأن المجتمعات الأوروبية والغربية في الدول المتطورة. وما زال هذان المجتمعان يسلكان ديموغرافياً أطراف مرحلة الانفجار السكاني، وما يبقى على هذه المرحلة هو استمرار الصراع الجيوسياسي الذي يستخدم الديموغرافي جزءاً من هذا الصراع. وسترفع عملية التدين والتزمت المتزايدة في المجتمع الإسرائيلي، ما يدفع إلى زيادة السكان اليهود الحريديم والتدين القوميين. في المقابل، تنخفض نسبة اليهود العلمانيين، في منطقة القدس ومحيطها لاستيعاب هذه الزيادة، سوف يعزز الاستيطان اليهودي المجتمعات المتدينة القومية والحريديم، ما يمثل شبكة استيطان استعمارية إسرائيلية داخل شبكة الاستيطان القروية والمدنية الفلسطينية في القدس ومتروبولينها المزدوج والثنائي المشرذم والمقطع بحدود إدارية وجدار فصل عنصري، يحول دون الانتقال الحريين شبكتي الاستيطان الموجودتين في محيط المتروبولين المقدسي نفسه؛ شبكة الاستيطان المدني والقروي الفلسطيني التي تتطور عضوياً، في مقابل شبكة المستوطنات الإسرائيلية الكولونيلية المنشأ.

سوف يدفع تداخل تشكيل شبكة الاستيطان العضوي الفلسطيني مقابل شبكة الاستيطان الإسرائيلي الكولونيلي المنشأ، نحو نشوء منظومة الفصل العنصري الزاحف المنشأ



وحالته وتعمقها وتطورها. وسيزيد التقاطع وعدم التكامل الحيزي والوظائفي بين شبكتي الاستيطان الفلسطيني، في مقابل الكولونيات الإسرائيلية وعلاقتهم بمدينة القدس وقلب المتربوليتان، والتسابق المستمر بدفع زيادة السكان وتوطنها في محيط القدس، من حالة الصدمات والمواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في القدس ومحيطها الحضري.

القدس بين المشروعين الفلسطيني والصهيوني

تشكل السيادة على القدس، خاصة منطقة البلدة القديمة وحوضها البصري، أحد أهداف وطموحات المشروع الوطني الفلسطيني يقابله المشروع الصهيوني. يحظى المشروع الصهيوني بقوة الدولة وحضورها، والتي تشرع القوانين وترصد موارد مادية كثيرة وتعرض سرديته في المحافل الدولية وتلاقي دعماً، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل معلن، ودول أخرى بشكل مبطن. أما المشروع الفلسطيني فيفتقر لقوة الدولة، ويعتمد على حقه الأخلاقي، الوطني، السياسي لتحقيق حق تقرير المصير المدعوم والموثق بقرارات الشرعية الدولية بجميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تساهم في صياغة سرديته وتدعيم صمود أبنائه وحضورهم بالمكان لصد العدوان الإحلالي الذي يمارسه المشروع الصهيوني، مستفيداً من الدعم العربي والإسلامي والشرعية الدولية العاجزة عن تطبيق قراراتها.

في حال الصراع الطويل على السيادة والحضور بين المشروعين، هناك أثر مباشر على مكانة المقدسيين والموارد المادية التي تُرصد لهم من روافد مختلفة. إذ بينما يحظى المشروع الصهيوني بموارد مادية كبيرة لإحقاقه واستدامته، وذلك يشمل موارد مرصودة من الدولة الإسرائيلية، ومن مؤسسات وجمعيات أهلية ومستثمرين صهيونيين، فإن المشروع الفلسطيني يعاني من شحّ الموارد المادية الذاتية والمنقولة ومن محددات ومعوقات قانونية وإجرائية تفرضها دولة الاحتلال الإسرائيلية وأذرعها المتعددة (البلدية والأهلية) لتحقيق الغلبة للمشروع الصهيوني والدولة الوطنية الإسرائيلية.

هكذا أصبح المقدسيون جزءاً من مجموع الشعب الفلسطيني ذي الظرفية الخاصة، يعاني من تهديد وجودي مُميّز ويتعايش في وضع تغلب عليه حالة التناقضات، الازدواجيات

والثنائيات والتي تشمل: الوطني مقابل المدني، الحالي مقابل المستقبلي، الفردي مقابل الجمعي، تعامل مع سلطات الاحتلال ورفضها، حيث إن المقدسين يقفون في الواجهة اليومية أمام المشروع الصهيوني، محاولين حفظ وإنقاذ أنفسهم، وصراع البقاء والصمود لاستدامة المشروع الوطني الفلسطيني، الذي يعاني من حالة التآكل، وبها كثير من التحديات لمواجهة القوانين والقرارات الإسرائيلية المتناقضة والمتهكة للقانون الدولي، خاصة بعد إقرار قانون أساسي إسرائيلي، يُعرّف إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي عام (2018¹)، حيث أنكر هذا القانون على الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم في وطنهم، وكذلك حقهم بأن تكون القدس الشرقية عاصمتهم وتحت سيادتهم كما أشار القانون بالبند 3 «القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل». ومثل نقل السفارة الأمريكية للقدس 2017، ولاحقاً الإعلان عن صفقة القرن 2020 ضربة للمشروع الفلسطيني، خاصة في القدس. بالموازاة قامت الحكومة الإسرائيلية بإقرار قرارات حكومية ورصد ميزانيات لسيطرتها على المقدسين وتبنيهم/ تطويعهم لمشروعها. بالمقابل يقف المقدسيون أمام تحديات وورطات كيفية التعامل وإدارة الصراع مقاومين، وفي بعض الحالات مترنحين بين مشروع المعيشة المدنية اليومية وبين انتمائهم الوطني ومساهماتهم في حفظ المشروع الوطني الفلسطيني.

تعاظم التمييز السياساتي والخدمي / التطويري

خلقت ماهية التناقض والصراع بين المشروع الوطني الفلسطيني والصهيوني والمترجم يومياً بالتمييز البنيوي والإجرائي الممنهج في السياسات وأدوات تطبيقها اليومي في القدس. ويشمل ذلك الميزانيات التي تخصص لتطوير الأحياء المقدسية. لذا، فإننا نشهد التمييز الكبير بشكل واضح بين القدس الغربية والشرقية بشكل عام، وبين الأحياء الفلسطينية المقدسية والمستعمرات المقامة في القدس الشرقية أيضاً. كان لهذا التمييز إسقاطات وتبعات على مجمل مجالات حياة المقدسين وآثاراً سلبية عليهم ويساهم في إفقارهم. فيما يلي نعرض بعض ملاحظاتها.

(1) <https://www.adalah.org/ar/content/view/9571>



تخطيط مكاني وإسكان

أحد المجالات التي يعاني منها المقدسيون من تمييز ملحوظ ولها إسقاطات مباشرة على الاستشراف، هو التخطيط المكاني المقونن (Statutory) الضابط (Regulative) والإسكان. حيث يستخدم التخطيط كأداة سيطرة تحول دون توفر الإسكان اللائق وفرص العمل، وتستخدم رخصة البناء ووثيقة ملكية الأرض - كوشان الطابو - أداة للتمييز بين المقدسيين والإسرائيليين في القدس⁽¹⁾. حالياً تمتد الأحياء الفلسطينية حسب تعريف بلدية القدس الإحصائي على حوالي 46,711 دونم، بعد أن صادرت وتملكت إسرائيل حوالي 26,3 ألف دونم من مساحة القدس الشرقية. وقد وصلت مساحة هذه الأحياء المخططة والمخصصة للسكن، بها يمكن استصدار رخص بناء حوالي 9,844 دونم، أي حوالي ربع المساحة المستخدمة للسكن في مجمل القدس (41,690 دونم عام 2013)⁽²⁾. إن مجمل الأراضي المخططة لاستخدامات تطوير وصلت حوالي 18,627 دونم من أصل 37,300 دونم شملت مخططات هيكلية مصدقة وتوجيهية للأحياء الفلسطينية؛ أي حوالي 14,8% من منطقة نفوذ بلدية القدس الحالي، فقط حوالي 8,5% من منطقة النفوذ مخصص للسكن الفلسطيني، وإن بعض الاستخدامات كالطرق والمناطق المفتوحة في القدس الشرقية تخدم كذلك المستوطنات الإسرائيلية. يذكر أن معظم المخططات الهيكلية المحلية المصدقة للأحياء الفلسطينية منحت حقوق بناء منخفضة تتراوح بين 25% - 75% على الغالب⁽³⁾، وتعاملت مع الأحياء المقدسية كمجتمعات قروية، مثل صور باهر، أو مناطق معينة لحفظ الموروث كمناطق البلدة القديمة وحوضها البصري، مما يحول دون استصدار رخص بناء بها.

كما أن إشكالية تسوية الأراضي وتسجيلها تعوق إمكانية إصدار رخص بحجة عدم

(1) خماسي، راسم (2018)، مصيدة التخطيط الحضري في القدس، المستقبل العربي عدد 475، ص: 29 - 55.

(2) دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 2018، بروفييل بلدية القدس، السلطات المحلية بإسرائيل 2017، نشرة رقم 1759: ص 180.

(3) بمكوم 2013، مسح الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية: معوقات وفرص في التخطيط، بمكوم، القدس.

وجود إثبات ملكية حسب القانون الإسرائيلي⁽¹⁾، رغم توفر إخراج قيد أو حيازة وامتلاك حسب الأعراف. حالياً فإن 90% من الأحياء الفلسطينية المقدسية (46 كلم مربع) لا توجد بها تسوية بعد أن عُطلَّ موظف التسوية عن عمله بقرار حكومي⁽²⁾. لذلك عملية إصدار رخص بناء معاقبة نظراً لإشكالية إثبات الملكية، خاصة بعد أن أقرت الحكومة الإسرائيلية العمل بتعديل قانون التنظيم والبناء رقم 101 و104 والذي يلزم منع لجان التنظيم المحلية، وفي سياقنا بلدية القدس، إصدار رخصة إلا في حالة توفر إثبات ملكية على أرض منظمة حسب مخطط هيكلي وتقسيم رسمي مقر من السلطات المختصة. أصبحت نتيجة لهذا التعديل القانوني بلدية القدس ترفض على الغالب ما يعرف بـ «توقيع المختار» لإثبات الملكية لغرض الترخيص.

نتيجة لإشكاليات نظام ومضمون التخطيط المكاني المقنن الضابط، الذي لا يتعامل مع القدس الشرقية وأحيائها كمدينة بها وظائف مدنية، بل يقوم بتأمين تبعيتها ووظائفها على القدس الغربية ويحول دون تخصيص أراضي لاستخدامات سكنية تلبي الاحتياجات المتزايدة للمقدسيين، مما يدفعهم للبناء دون ترخيص ويدخلهم في ضائقة سكنية وملاحقة جنائية. قُدِّر عدد وحدات السكن غير المرخصة حوالي 20 ألف وحدة، مشكلة لحوالي ثلث وحدات السكن التي يسكنها مقدسيون (57235 وحدة سكن عام 2017)⁽³⁾. هذه الوحدات السكنية مهددة بالهدم ومعاقبة أهلها بدفع الغرامات الباهظة، بالإضافة للمعاناة النفسية، الجنائية والاجتماعية والاقتصادية. هدمت السلطات الإسرائيلية بين عام 2004 - 2019 نحو 970 بيتاً، بمعدل 65 منزلاً سنوياً. وحسب ميزانية بلدية القدس لعام 2018 كان دخل البلدية من محكمة البلدية حوالي 25 مليون شيكل من الغرامات على البناء غير

(1) خميسي، راسم (2020 أ). تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشرقية: الإشكاليات، التحديات والإسقاطات، المقدسية عدد 7.

(2) خميسي، راسم (2020 ب). التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في موازنة بلدية القدس والمخطط الحكومية: الأهداف، الأشكال والتبعات. ماس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله.

(3) <https://jerusalemstitute.org.il/yearbook/#/2071447/>



المرخص، حوالي 70% منها من المباني الموجودة في القدس الشرقية. وحسب معطيات منظمة سلام الآن الإسرائيلية، أصدرت بلدية القدس رخص بناء لـ 9,536 وحدة سكنية بين عام 1991-2018، كان منها 16,5% فقط للمقدسيين الفلسطينيين. وتزداد معاناة المقدسيين والتميز ضدهم نتيجة الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب على السكن. ففي الفترة بين عام 2009 - 2018، تم البدء في بناء 26,737 وحدة سكن في القدس، كان منها حوالي 4,900 وحدة سكن (3, 18%) في الأحياء الفلسطينية المقدسية⁽¹⁾.

إن التمييز البنيوي والإجرائي بمجال التخطيط المكاني، الأرض والإسكان له أثر مباشر على حياة المقدسيين ويزيد من معاناتهم. والجدير بالذكر أن سيطرة الدولة على الأراضي العامة المصادرة والتي كان بعضها بملك خزينة المملكة الأردنية الهاشمية وتخصيصها لإقامة مشاريع مخصصة للإسرائيليين وعدم تخصيصها للفلسطينيين، كما أن طريقة البناء الفردية الذاتية هي السمة الغالبة على قطاع الترخيص والبناء السكني الفلسطيني، بينما السمة الغالبة لقطاع التخطيط، الترخيص والبناء السكني لدى اليهود في القدس هي توفيره بواسطة وزارة الإسكان أو شركات مدعومة منها. وهنا فإن طريقة البناء وتوفير السكن لهم علاقة بإمكانية الحصول على قروض إسكان مدعومة، وهو ما تحصل عليه غالبية الأسر اليهودية بينما تحرم منه غالبية الأسر الفلسطينية.

كما تعاني القدس الشرقية عملياً من ازدواجية الأطراف والهامشية الاقتصادية المحلية والقطرية، رغم الرغبة والطموح الفلسطيني لتحويلها كمرکز اقتصادي يشع على محيطه كما هو حال كل مدينة. ولكن توطن الفعاليات والمؤسسات الاقتصادية القطرية الفلسطينية في رام الله وخارج جدار الضم والتوسع واعتماد غالبية المقدسيين عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى تطبيق سياسة بلدية وحكومية إسرائيلية لاستدامة تبعية المقدسيين على فرص العمل والمؤسسات الاقتصادية المتوطنة والعاملة في القدس الغربية أبقّت القدس الشرقية على هامش الاقتصاد البلدي. كما أن شروط بنوية ووظائفية، مثل توزيع معظم المقدسيين

(1) خماسي (2020 ب). مصدر سبق ذكره.

بين أحياء، وقرى نشأت وتطورت كمراكز اقتصادية وورش لخدمات محلية، ومنع توطين مراكز اقتصادية مدنيّة وقطرية في القدس الشرقية ساهمت في إضعاف الاقتصاد المحلي. هذا الضعف سوف يستمر لأن التخطيط الحالي وتسوية الأراضي يشكلان عائقين أساسيين في إخراج المقدسيين الفلسطينيين من حال الضائقة السكنية والتنموية الحالية والمستقبلية.

تعزيزات محاولات مديّنة الصراع الجيوسياسي

بعد مرور أكثر من (56) سنة على احتلال إسرائيل للقدس الشرقية والإعلان الإسرائيلي عن توحيد القدس الشرقية مع الغربية، تقوم إسرائيل بتطبيق سياسات جسر الفجوات بدل إنهاء الاحتلال. هذه السياسات تنجز بموجب قرارات الحكومة الإسرائيلية لتقليص الفجوات المشروطة والضابطة مثل قرارات رقم 3790 و3791. منطلق الضم وتقليص الفجوات مقابل بقاء وتعزيز السيطرة والسيادة. من أهم البنود في هذه القرارات هو التشغيل والاقتصاد، وإهمال قطاع الإسكان في هذه القرارات.

بعد أن اتضح لمتخذي القرار في الحكومة والبلدية الإسرائيلية أن استمرار إضعاف المقدسيين اجتماعياً - اقتصادياً له تبعات على القدس الغربية بشكل مباشر نتيجة للحدود المفتوحة، وحاليًا حوالي 90% من المقدسيين ولدوا بعد احتلال القدس الشرقية، وإنهم نشؤوا في ظل احتلال كولونيالي ويعانون من سياساته وإجراءاته التي تميز ضدهم. بالمقابل فإن تردي البنى التحتية ونقص المرافق في القدس الشرقية وزيادة الفجوات بينها وبين القدس الغربية، يؤكد زيف ادعاء ومطلب الإسرائيليين بـ «توحيد» القدس الشرقية والغربية. لإجهاض كل مبادرة جيو - سياسية تعتمد على رصد حال المقدسيين والتميز ضدهم من حيث المكانة والحال، دفع الإسرائيليين لصياغة سياسات وبرامج جديدة بشأن القدس الشرقية. وإن زيادة عدد المقدسيين الذين أصبحوا يشكلون حوالي 40% من سكان المدينة، ولا يمكن تجاوزهم أو استمرار تجاهلهم كماً ونوعاً. وإن حالة الفقر التي يعاني المجتمع المقدسي منها والتي تطول 60% منهم تحت خط الفقر، والنقص في الغرف التعليمية الذي تجاوز 2,000 غرفة عام 2018، وحوالي 23,000 من الأطفال بين جيل 3 - 18 لا يتعلمون



بالمدارس، ولا يطبق عليهم قانون التعليم الإلزامي ساري المفعول⁽¹⁾. وذلك يعني أن نسبة التسرب من التعليم الإلزامي عالية، حيث إن بلدية القدس لا تقوم بواجبها وتوفير التزاماتها لإعادة هؤلاء الطلاب إلى مقاعد الدراسة. وإن الصراع في القدس لا يغيب عن مناهج التعليم. رغم رغبة وزارة التعليم الإسرائيلية وبلدية القدس فرض المنهج الإسرائيلي، يقابله اعتراض الأهالي وإبقاء التعليم حسب المناهج الفلسطينية. رغم السيطرة والهيمنة الإسرائيلية ومطلبها ودعمها لإدخال المدارس المقدسية لتُعلّم حسب المنهج الإسرائيلي، فقط 8% من الطلاب يتعلمون حسب المنهج الإسرائيلي⁽²⁾. وإن مشاركة القوى العاملة النسائية في سوق العمل الفعلي لا تتجاوز الربع⁽³⁾، مما أضعف اقتصاد الأسرة المقدسية، حيث تعتمد غالبية الأسر على معيل واحد، إن دخل هذا المعيل الشهري منخفض.

يقابل ذلك كله تلاشي الأفق السياسي للوصول إلى تسوية سياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن المكانة والحال الجيوسياسي لمستقبل المقدسين، مما زاد من حال القلق في الشارع المقدسي. رافق حالة القلق هذه ارتفاع أصوات تطرح مسألة مستقبل حال المؤقت والمعاشية اليومية بصوت أعلى من جانب المقدسين من ناحية ومن الحكومة الإسرائيلية والبلدية من ناحية أخرى. كما أن زيادة العنف والفقير الاجتماعي، وزيادة الفتان والاعتداءات الشخصية في الحيز العام، قد دفع المقدسين لمطالبة السلطة الفلسطينية وأذرعها بالتدخل، بالموازاة مع مطالبة الشرطة الإسرائيلية التدخل في حل النزاعات ومنع الاعتداءات المحلية. إن عدم رغبة السلطات الإسرائيلية في خلق فراغ في حالة معالجة الأمن الشخصي، وصد إمكانيات تدخل السلطة الفلسطينية وأذرعها في دعم المقدسين وحمايتهم، دفعها لصياغة أدوات مختلفة ورصد موارد لتحقيق سياسات تأمين سيطرتها على القدس الشرقية، ولفصل

(1) Shlomo, O., (2017), The governmentalities of infrastructure and services amid urban conflict: East Jerusalem in the post Oslo era. Political Geography, 61, pp.224 – 236.

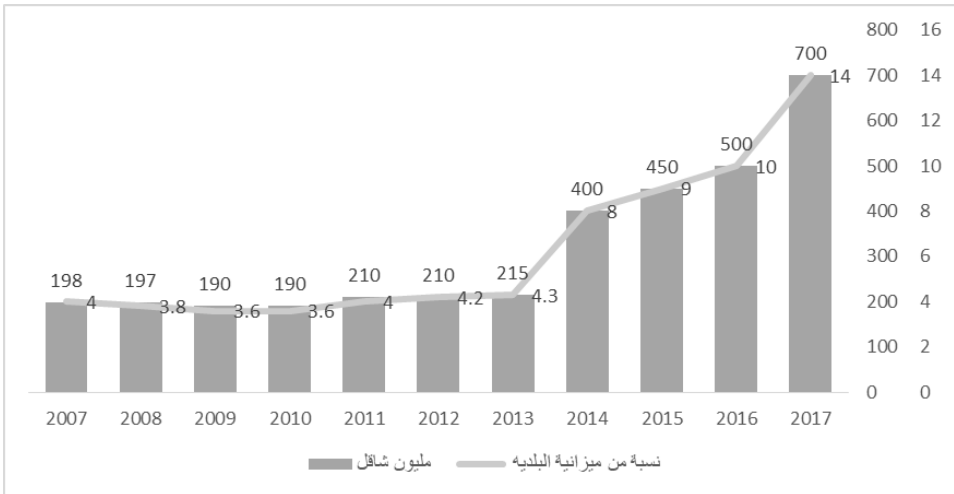
(2) تقرير مراقب الدولة، 2019، القسم الثالث، ص: 340.

(3) كتاب الإحصاء السنوي للقدس، 2019، معهد القدس لدراسة السياسات، ص: 78.

المقدسيين عن أداء دورهم في المشروع الوطني الفلسطيني وتحويلهم لأقلية ساكنة وساكنته هدفها يتقلص وينحصر لمجالات المعيشة اليومية. كما تهدف هذه السياسات الإسرائيلية إلى دفع المقدسيين باتجاه زيادة هجرتهم من المدينة والبقاء في حال ارتباك وصراع البقاء الحياتي اليومي، وتأمين المعيشة والتعاشيش وحتى الاندماج الاقتصادي والوظيفي في ظل سلطة البلدية والحكومة الإسرائيلية.

ويمكن فهم هذه السياسات من خلال مراجعة بعض قرارات حكومية. يجدر الذكر أن الحكومة الإسرائيلية تمنح هبة خاصة لبلدية القدس لتعزيز مكانتها وتأمين تحقيق سياسة توحيدها، ولكن معظم هذه الميزانيات لا تصرف في القدس الشرقية. لقد اتضح من فحصنا أن الحكومة الإسرائيلية خصصت مبلغ لم يتجاوز 200 مليون شيكل كهبة لبلدية القدس، مشكّلةً 4% من ميزانية البلدية عام 2007، هذه الهبة ارتفعت لحوالي 700 مليون عام 2017 مشكّلةً 14% من ميزانية البلدية (انظر شكل 2) والتي حددت بدورها مجال ومكان صرفها.⁽¹⁾

شكل رقم 2: حجم الميزانيات الحكومية التي تمنحها لبلدية القدس كمنحة سنوية إضافية خاصة، ونسبتها من الميزانية العادية لبلدية القدس بين 2007 - 2017



(1) مراقب الدولة، 2019، مصدر سبق ذكره.



جرى توسيع تدخل الحكومة لتقليص الفجوات في قرار الحكومة يوم 15/3/2018 رقم (1) 3790 والذي يعتبر أول قرار شبه شامل لتقليص الفجوات الاجتماعية الاقتصادية والتطوير الاقتصادي في القدس الشرقية بعد 56 سنة من احتلالها⁽²⁾. حسب هذا القرار تم تخصيص حوالي 1, 2 مليار شيكل تصرف خلال خمس سنوات حسب المجالات المعروضة في القرار. هذا المبلغ المخصص حسب القرار مركب من إضافة هبة حكومية لما كانت تصرفه بلدية القدس سنوياً.

يختلف قرار الحكومة رقم 3790 عما سبقه من قرارات حكومية تخص القدس الشرقية. فقد غلبت الاعتبارات الأمنية على الأهداف الأساسية للقرارات السابقة، في حين أن الهدف الأساسي لقرار 3790 هو تحسين الوضع الاقتصادي، الاجتماعي والإنساني للسكان. وكان الاختلاف واضحاً في خطاب لغة، والمفردات المستخدمة في صياغة القرار، وإيراد الاعتبارات الأمنية كمخرجات للبرنامج. وقد يعود السبب في ذلك لانقطاع المفاوضات بشكل تام بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة بشأن القدس، وعدم الوصول لأي اتفاق فيما يتعلق بالقدس، الأمر الذي جعل الحكومة الإسرائيلية تعزز من دورها في السيطرة على القدس الشرقية. هذا التسارع بالإجراءات الإسرائيلية كان بسبب التغير في السياسة الأميركية تجاه القدس والاستيطان، الذي شجع إسرائيل لتتويج مشروعهما بشأن ضم القدس، وإقفال الباب أمام أية تسوية جيو سياسية. فضلاً عن أن إقرار الخطة المطروحة بموجب قرار 3790 يأتي في إطار إزالة العقبات الذي سيشكله موقف المقدسين من أعمال التهويد، ولمواجهة الاعتراضات الخارجية والداخلية على مضي إسرائيل في تكريس نظام الفصل في القدس. ولكن مفردات الخطة تكشف طبيعتها التجميلية كما هو واضح من عرضها محلياً ودولياً.

(1) https://www.gov.il/he/departments/policies/dec3790_2018

(2) <https://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/%20תחילת%20ממשלה%203790%20החלטת%20הממשלה%20ב-2018.pdf>

تظهر مراجعة مركات الخطة أن صرفها مشروط بتأمين الاندماج والتطوير الفردي، كما هو شأن تخصيص موارد لمن يتعلم في الجامعات والكليات الإسرائيلية، ودعم المدارس التي تتبنى المنهج الإسرائيلي في التعليم، وأن الموارد المخصصة لقطاع الإسكان معدومة، وتلك المخصصة للتخطيط وتسوية الأراضي لا تتجاوز 50 مليوناً، تشكل أقل من 2,5% من الموارد المخصصة في الخطة. كما أن الخطة تسعى إلى زيادة نسبة تشغيل النساء وتقليص البطالة، ولكنها لا تطرح توسيع البنى التحتية والتشغيلية لتمكين الاقتصاد والتنمية المحلية للمقدسين في القدس الشرقية. وإن من بين أهدافها تعميق السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، وخاصة تطوير منطقة البلدة القديمة وحوضها البصري استكمالاً لإنجاز القرار الحكومي رقم 3788 الصادر بتاريخ 15/3/2018⁽¹⁾، وقرار رقم 4651 من تاريخ 20/5/2012، حيث خصّصا مبلغ 400 مليون شاقّل بموجب الخطة الخمسية 2019 - 2024 لتطوير البلدة القديمة وحوضها.

ونستنتج من الرسائل المبطنة والمعلنة في الخطة تعميق ارتباط وتبعية المقدسين الفلسطينيين بالاقتصاد الإسرائيلي، مركز الخطة على الفرد ومتطلباته الحياتية، وتتجاهل الجمع المقدسي، وكل الأمور المتعلقة بالأرض والمسكن تم تقيدها أو تجنب تخصيص الموارد الاقتصادية، مما يساهم في امتلاك المكان والارتباط بالأرض. وإن التركيز على تشغيل النساء له تبعات سوسيو - ديموغرافية، يعرض بحلة التنمية الاقتصادية وزيادة دخل الأسرة.

وتظهر مراجعة التقارير الأولية التي تتابع تنفيذ هذه الخطط الحكومية والبلدية من قبل مؤسسة معهد القدس لأبحاث إسرائيل⁽²⁾ وجمعية غير عميم⁽³⁾ معوقات في إنجاز المخططات حسب قرارات الحكومة، بعضها نتيجة رفض تعاون الفلسطينيين المقدسين وتحوفهم

(1) https://www.gov.il/he/departments/policies/dec3788_2018

(2) <https://jerusalemstitute.org.il/projects/> /العركة - ملوّه - لتكنيت - الحومش - لپیتو - מזרח -

(3) <https://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/%20מחיר%20ממשלה%20203790%20החלטת%20ממשלה%202005%20מעקב.pdf> 2019 -



من هذه الخطط، وأخرى نتيجة خلافات بين الجهات الإسرائيلية العاملة في الإنجاز، أو استغلال هذه الميزانيات وتحويلها لبنى تحتية خارج الأحياء الفلسطينية وتخدم المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية بشكل غير مباشر⁽¹⁾.

خاتمة: استشراف بدائل متاحة وترنح بين استمرار «وحدة القدس» وتحقيق إنها، الاحتلال

مارست السلطات الإسرائيلية الحكومية، البلدية والمؤسسات الخاصة والجمعيات غير الحكومة الصهيونية سياسات متجانسة، متكاملة وتراكمية تهدف لخلق واقع يضمن سيطرة إسرائيلية على القدس الشرقية، وتربطها مع القدس الغربية وإسرائيل. والسؤال الذي نطرحه: ما هي البدائل المتاحة للحفاظ على وحدة القدس الشرقية الجغرافية، الديموغرافية والاقتصادية للتعامل مع السياسات الإسرائيلية ومؤسسات الاحتلال لأجل المساهمة في إنجاز المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الواقع غير المتناظر من حيث توفر القوة المادية العسكرية، السياسية والاقتصادية⁽²⁾. ربما يظن البعض أن هذه البدائل محدودة بعد إقامة الجدار الفاصل، وخلق ازدواجية الهامشية للقدس الشرقية الوظائفية إسرائيلياً وفلسطينياً، رغم الدوافع والأسباب المختلفة لكل جانب، تقطيع وشرذمة الوجود المقدسي، ضعف الطبقة الوسطى والقيادة السياسية الجامعة لديه وقضم المؤسسات الناظمة اقتصادياً واجتماعياً. رغم هذه الحال، نظن أن هناك عدة بدائل استشرافية نحاول أن نوجز بعض مركاتها وسماتها الرئيسة والتي تحتاج لدراسة تقييمية إضافية. نقدم بقولنا إن هناك عناصر قوة لدى المقدسيين لا بد من تعزيزها والتي تنطلق من حال قوة الضعيف مادياً واقتصادياً، ولكن القوة بإيانه بمشروعه وروايته السياسية والأخلاقية وارتباطه بأرضه ومدينته، وسعيه لإحقاق حقه بها. فعلى الرغم من الضعف الاقتصادي للمقدسيين، تبين مؤشرات وضعهم الاقتصادي الاجتماعي بالمعدل العام أعلى مما هو موجود في الضفة الغربية، وأن

(1) <http://ajalia.com/article/17203>

(2) خماسي (2020 ب). مصدر سبق ذكره.

المجتمع المقدسي هو مجتمع فتي ويمر بعملية تمدن في غالبه، وأن القدس الشرقية هي أكبر مدينة عربية فلسطينية بعد مدينة غزة. كما أن القدس ومحيطها الحضري يشكل قلب المحور الحضري الفلسطيني، وقلب الدولة الفلسطينية المنشودة. بالاعتماد على مؤشرات القوة والضعف الموجزة أعلاه، نعرض فيما يلي سمات رئيسية لسيناريوهات وبدائل مستقبلية مع التركيز على تبعاتها الاقتصادية.

أحد السيناريوهات إطلاق العصيان المدني والامتناع عن المشاركة في سوق العمل الإسرائيلي واستمرار رفض قرار الحكومة الساعي لتحسين حال المقدسين لترويضهم/ «أسرلتهم» وربطهم بإسرائيل⁽¹⁾. يشمل ذلك الإعلان عن إقامة بلدية حتى وإن كانت بلدية ظل، تُعيّن أو تنتخب وتقوم بإدارة شؤون المقدسين عملياً وتشكل عنواناً بلدياً ووطنياً لهم. يدفع هذا العصيان في اتجاه زيادة الصدام والمواجهات مع البلدية ومؤسسات الأمن الإسرائيلية. هذا السيناريو مرتبط بقدرة المقدسين على تحمل الضغوطات الأمنية والاقتصادية وتوفر أفق تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني وتحقيق تكامل وترابط القدس الشرقية مع باقي الأرض المحتلة لتكون جزءاً منه وعاصمته. سيواجه هذا السيناريو استمرار إضعاف المقدسين اقتصادياً وزيادة الضغط الإسرائيلي لردعهم عن العصيان. كما أنه غير مفضل من غالبية المقدسين في الظرفية الحالية، وذلك على خلفية تجربة مشاركتهم بالانتفاضة الأولى والثانية، وعلى خلفية الحرب على قطاع غزة بعد السابع من تشرين الثاني عام 2023، وتخوفهم من فقدان بعض المكتسبات الاقتصادية والخدماتية التي رافقت حال الاستقرار نسبياً، وفي حال استمرار التعايش والمعايشة التي مروا بها في العقد الأخير، يقابل هذا الرأي طرح إيجابيات الانتفاضات والهبات على إعادة تنمية الانتماء الوطني وتشكيل الهوية الجمعية، خاصة فيما يتعلق بحفظ المقدسات وعلى رأسها الحرم الشريف. كما أن جزءاً كبيراً من المقدسين مستعد أن يضحى بالمكتسبات المادية المحدودة، في سبيل حفظ الكرامة

(1) سالم، وليد (5/5/2020). «المقدسيون بين تأسرل مستحيل وفلسطنة محجورة».



الوطنية. مع ذلك هناك جزء من المقدسيين يعتقدون أن من حقهم اكتساب هذه الميزات المتوفرة من البلدية مقابل ما يدفعونه من الضرائب والغرامات في ظل دولة الاحتلال، وهي حقوق محفوظة لهم بموجب القانون الدولي، بحيث لا تكون هذه المكتسبات على حساب المطالب الوطنية.

سيناريو آخر، يركز على تحقيق المشاركة والاندماج في السوق الإسرائيلي وتقبلهم الخطط الحكومية الاقتصادية والتهاهي معها، وحتى التقدم بالمشاركة في الانتخابات البلدية والترشح لرئاسة البلدية للتشارك في إدارة المدينة بهدف جسر الفجوات وتحقيق المساواة بين أحياء المدينة كمطلب شعبي. سيناريو المشاركة والاندماج الواعي المنظم ربما يزيد من الفرص الاقتصادية وزيادة التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي للمقدسيين في الواقع المشهود والمنظور للاقتصاد الإسرائيلي. كما أن هذا السيناريو يعيد إلى الطاولة حل الدولة الواحدة، أو يدفع الإسرائيليين بتسريع فصل القدس الشرقية، لحفظ سيطرتهم على غالبية في القدس الغربية. بموجب هذا السيناريو تعزز السلطات الإسرائيلية دور المراكز الجماهيرية وتحوّلها إلى لجان أحياء أو مديريات تنفيذية تحت إشراف البلدية، تخصص لها ميزانيات حسب مفاتيح يتفق عليها بين مندوبي البلدية والحكومة الإسرائيلية وممثلين للمجتمع المحلي.

هذا السيناريو يواجه رفضاً إسرائيلياً صهيونياً عملياً، مع أنه يلاقي ترحيباً إسرائيلياً لفظياً، لأنه يهدد السيطرة الإسرائيلية على القدس ويساهم في إعادة تشكيل حال المقدسيين في ظل إحقاق المساواة والمشاركة والتشارك الندي، ومؤشر لذلك رفض الحكومة الإسرائيلية لطلبات التجنيس التي يقدمها الفلسطينيون. كما أنه سيواجه رفضاً فلسطينياً لما يحمله من إقرار فلسطيني بسيادة إسرائيل على القدس الشرقية. هذا الرفض المتبادل وغير المتناظر لهذا السيناريو من الأطراف ذات العلاقة، كل طرف من منطلقاته ومبرراته، سيبقي المقدسيين يعيشون حال الازدواجيات والثنائيات والتناقضات بالمعايشة والتعايش اليومي والمستقبلي، وأن المسبب الأساسي لحال المقدسيين الموصوف سابقاً هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي تتناقض مع القانون الدولي والمشروع الوطني الفلسطيني.

سيناريو ثالث، يتلخص في استمرار الوضع الراهن والمتغير ببطء، والذي يعني استمرار حال ومكان المؤقت وصراع البقاء الفردي، صرف موارد حكومية محدودة لتحسين البنى التحتية، النظافة، البيئة لتخفيف الضرر على القدس الغربية، وتطبيق سياسة تحسين الوضع الاقتصادي الفردي، وتخفيف البطالة وزيادة مشاركة العمل لدى النساء، مع ذلك العمل لخفض نسبة التسرب وزيادة المدارس والطلاب الذين يتبنون منهاج التعليم الإسرائيلي، بما في ذلك تعلم اللغة العبرية، ومعه ميل الطلاب للتعلم في الجامعات والكليات الإسرائيلية لفتح فرص عمل أكثر أمامهم في السوق الإسرائيلية، وحتى يُمكن أن يتحولوا ليكون بعضهم بديلاً للفئة من العرب الفلسطينيين مواطني إسرائيل الذين وجدوا فرص عمل في القدس، حيث يشتغلون «شبه وسطاء» بين المقدسيين والسلطة الفلسطينية وبين المؤسسات الإسرائيلية. بموجب هذا السيناريو يستمر المقدسيون في السكن في أحياء منفصلة عن بعضها، جزء كبير منهم هذا خيارهم بشكل طوعي لتعزيز المصالح المنفعة المحلية الحارثية والعشائرية أو نتيجة السياسة الإسرائيلية، التي تسعى في استمرار لشرذمة المقدسيين اجتماعياً، بقاء ضعفهم الاقتصادي، وتقطيعهم حيزياً داخل القدس الشرقية ومع حولياتها الفلسطينية، القروية والحضرية، المغذية لها⁽¹⁾.

هذه بعض ملامح سيناريوهات رئيسية يمكن اشتقاق تفاصيل ومركبات إضافية منها؛ بعض منها يساهم في حفظ وحدة القدس الشرقية وأخرى يهددها. وهكذا فإن ترميم المجتمع المقدسي المأزوم وإعادة تشكيله في ظل السياسة الكولونيالية الإسرائيلية وحال الاستقطاب والتقاطب (Polarized) الداخلي والخارجي هي مهمة ليست سهلة في المستقبل المنظور.

لذا، سيستمر المقدسيون يواجهون، كأفراد وجماعات ومدينة مقسمة عملياً، فيها تنوع ثقافي، تراتباً اجتماعياً تقليدياً عشائرياً وحاراتياً، ووهناً اقتصادياً في ظل صراع جيو - سياسي، وطني ومدني عميق يضعهم في ورطات لمواجهة المستقبل المركب في ظل تعدد الحدود في محيط المدينة. كما سيستمر المقدسيون يترنحون بين المطالبة للانتقال إلى

(1) خماسي (2019)، مصدر سبق ذكره.



نموذج المواطنة الناقصة والمطالبة بالمساواة الاقتصادية الاجتماعية في ظل سيادة السلطات الإسرائيلية (نموذج العرب الفلسطينيين في إسرائيل)، وبين نموذج المطالبة بالاستقلال وإنهاء الاحتلال الكولونيالي، والانفكاك من حال المؤقت ومكانة المقيم الدائم المشروط، والانتقال إلى أن يكونوا جزءاً من الدولة الفلسطينية المنشودة. في حال تعميق الترنح، ستستمر معاناة المقدسيين من ضائقة اقتصادية وسياسة تمييز ضعفهم اقتصادياً وسياسياً، مما يدفع الطبقة الوسطى للهجرة وتزداد المواجهات خاصة بين مجموعة الشباب التي يزداد عددها ويرتفع طموحها الاقتصادي والاجتماعي والوطني.

لا نتوقع أن تقوم السلطات الإسرائيلية الحكومية والبلدية بصرف موارد وميزانيات كافية تلبي الحاجات والمتطلبات المتزايدة، وخاصة في مجال الإسكان وتوفير الأراضي وحسب سلة خدمات متساوية بين شطري المدينة، رغم سياسة «توحيد» المدينة بشقيها التي تسعى إليها السلطات الإسرائيلية بموجب القانون والخطط الإسرائيلية المفروضة قسراً، بل ستبقي الفجوات الحياتية كثيرة، رغم زيادة الميزانية المحدودة المرصودة بموجب القرارات الحكومية. من ناحية ثانية الضعف الاقتصادي للسلطة الفلسطينية وتغيير أولويات الدعم الاقتصادي من الدول العربية والإسلامية، وممارسة القمع الإسرائيلي لمنع انتقاله وصرفه في القدس الشرقية، يبقى الفجوات الاقتصادية وحتى إنها ستتسع بشكل نسبي.

تحدي استمرار تنمية المقدسيين في هذا الحال المركب والذي تسعى السلطات الإسرائيلية إلى تعميق سياسات بسط وتمكين حوكمتها وسيطرتها على القدس الشرقية، بالمقابل قناعة المقدسيين بأن هذه السياسة لا تلبي احتياجاتهم المدنية؛ الاقتصادية والوطنية، سيدفعهم إلى دخول حالات ومواقف بها فخاخ ومصائد لهم تضعهم في حال متناقض بين المنفعي الفردي، والوطني الجمعي، مما سيزيد من تبرير أو تأقلم التعامل مع حالهم على أسس مركبات هجينة تمكنهم من المعاشة لتجنب الصدام بين ما يعرف على أنه «تطبيع» أو مقاومة مدنية واعية. هذا الصدام والهجين ربما سيساهم في صراع البقاء والتنمية المشوهة والمأزومة في ظله. لتخفيف أضرار حال الهجين للتعايش والمعاشة، لا بد من تدخل دولي

خارجي منصف يمكن ويساعد المقدسيين الفلسطينيين على إدارة الأزمات التي يواجهونها لتقويتهم وتعزيزهم لمرحلة يكون فيها فرص تحقيق تسويات جيوسياسية. حتى ذلك الحين، لا بد من مأسسة العمل من خلال إعادة بناء المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والحياتية على أسس المقاومة المشاركة بشكل انتقائي، وبالاستفادة من الفرص ودافعة للأضرار والموازنة بين المدني والوطني دون تفريط ولا إفراط.